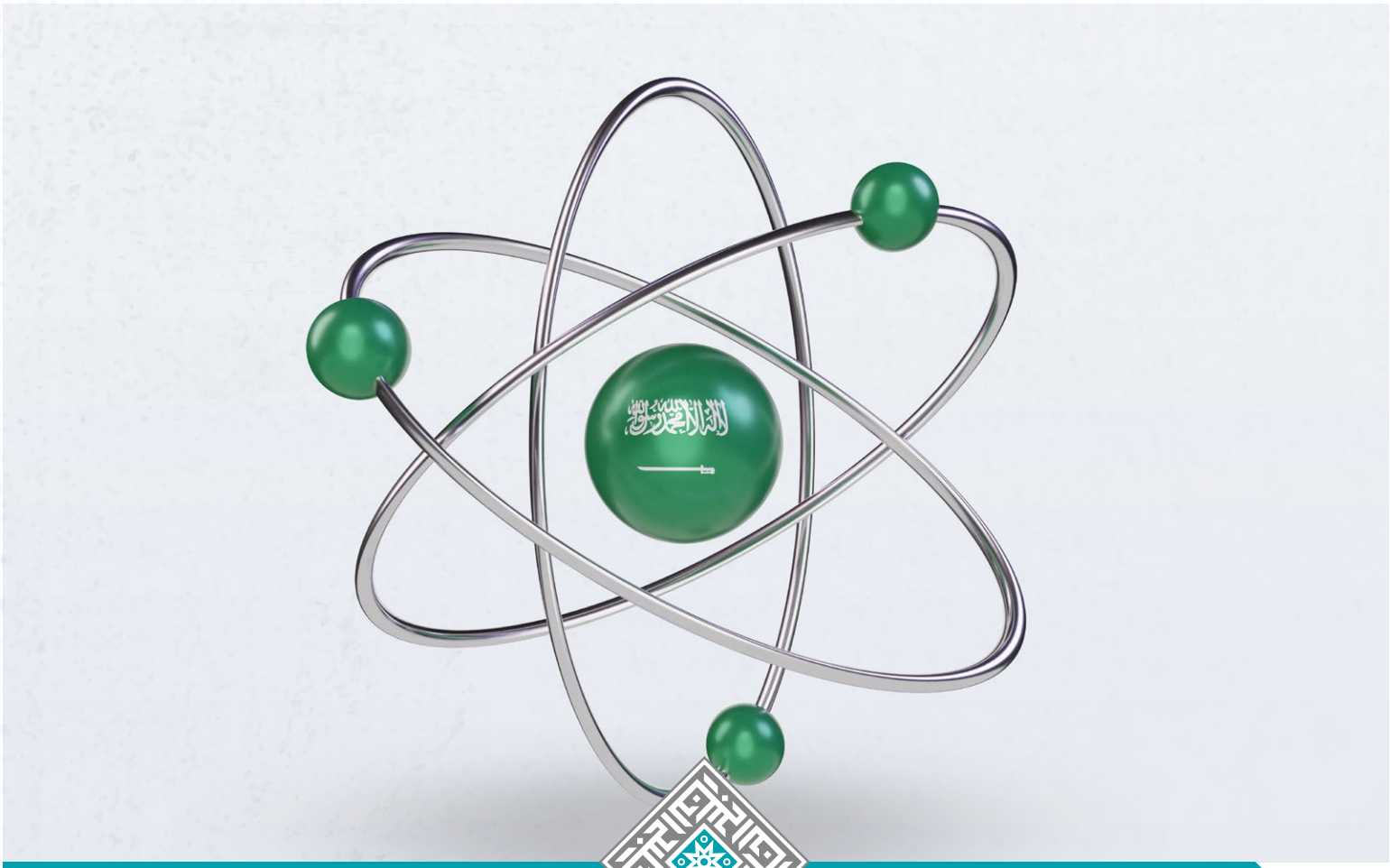

النشاط النووي السعودي
مسيرة الطموحات والتحديات

(دراسة تحليلية)

يوسف كامل خطاب

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٢ - ٢٠٢٣ ©

www.grc.net

مقدمة

أثار التقرير الذي نشرته صحيفة (الفايننشال تايمز) في ٢٧ أغسطس ٢٠٢٣م، بعنوان: (السعودية تفاضل بين عرضين صيني وفرنسي للطاقة النووية في محاولة للابتعاد عن الولايات المتحدة)؛ العديد من التساؤلات حول الملف النووي السعودي؛ لاسيما وأن التقرير يتزامن مع الجدل المطروح حاليًا في الدوائر السياسية والإعلامية ـ داخل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ـ بخصوص هذا الملف؛ وما يشهده من تلكؤ أمريكي في تقديم الدعم للمملكة للبدء في مشروعها النووي؛ إضافة إلى اعتراض إسرائيل على قيام المملكة بأي نشاط نووي، ولو كان سلميًا، بدعوى أن ذلك يهدد أمنها؛ ما لم يتم تطبيع سعودي معها، على نحو ما تم مع بعض دول المنطقة عام ٢٠٢٠م، وفقًا لما عرف بـ(اتفاقية أبراهام).

وتعود أهمية تقرير (الفايننشال تايمز) إلى تأكيده على أن العرضين المقدمين إلى المملكة «يختصان بالحصول على امتياز بناء محطة للطاقة النووية، وأنهما ضمن عروض مختلفة من عدة دول، بينها روسيا أيضا، وأن المملكة تسعى للابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتحالفها الأمني الاستراتيجي مع واشنطن». ما يعني أن المملكة لا تعير اهتمامًا للجدل المثار في الدوائر السياسية والإعلامية، الأمريكية منها والإسرائيلية؛ وأن قطار النشاط النووي السعودي ماضٍ لاستكمال رحلته، وصولًا إلى محطتها الأخيرة للحصول على الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.

أسئلة الدراسة ومحاورها:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدة أسئلة محورية، يمليها الموقف الراهن بمعطياته وتعقيداته، التي تبدو جلية لمن يتابع تطور الأحداث في هذا الموضوع الهام. ومن الأسئلة المطروحة التي يجدر البحث عن إجابات لها:

١. متى قررت المملكة العربية السعودية الاستعانة بالطاقة النووية، وما هي إرهاصات البداية في هذا المشروع؟

٢. هل المملكة العربية السعودية في حاجة إلى مشروع نووي سلمي خاص، وما هي مظاهر هذه الحاجة؟

٣. ما هي الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية من أجل إقامة مشروعها النووي للحصول على الطاقة منه؟

٤. ما هي التحديات/العقبات، التي اعترضت المملكة في مسيرتها لتحقيق طموحاتها النووية؟ وما هو موقف السعودية منها؟

٥. وما هي السيناريوهات المتوقعة للنشاط النووي السعودي؟

تسعى الدراسة إلى الإجابة على هذه الأسئلة، وصولًا إلى نتائج محددة، وتوصيات واضحة، اعتمادًا على ما ورد فيها من وصف تحليلي لما تم عرضه من بيانات ومعلومات.

قرار المملكة بامتلاك الطاقة النووية وبداياته:

سعت المملكة العربية السعودية ـ منذ عام ٢٠٠٨م ـ إلى الاستفادة من الطاقة النووية في المجالات السلمية المتعددة (كهرباء، وأبحاث طبية وصناعية وزراعية، وعمرانية... ونحوها)، فبادرت إلى اتخاذ الخطوات العملية لبناء قدراتها النووية من (مفاعلات، وقود نووي، كوادر بشرية مدربة،... وغيرها)، مستفيدةً مما أقرته (معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية) للدول الموقعة عليها من حق امتلاك الطاقة النووية السلمية بدعمٍ ومساندة المجتمع الدولي والدول النووية المتقدمة في هذا المجال. وكانت أولى الخطوات العملية التي اتخذتها المملكة في هذا الاتجاه، هو توقيع مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة لبناء برنامج نووي مدني في السعودية، ويكون جزءًا من برنامج (الذرة من أجل السلام).، الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق (دوايت إيزنهاور) عام ١٩٥٣م، وأسفر عن إنشاء (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) عام ١٩٥٧م.

وعندما أعلنت المملكة عن عزمها على تنفيذ طموحاتها النووية السلمية، واجهت صعوبات ـ دولية وإقليمية ـ لإعاقتها عن تحقيق حلمها الوطني وأهدافها الاستراتيجية. وعلى الرغم من استمرار محاولات الإعاقة حتى إعداد هذه الدراسة؛ إلا أن المملكة لم ترضخ لها، وأصرت على مواصلة سعيها من أجل تنفيذ مشروعها النووي السلمي، الذي يُعد حقًا من حقوقها السيادية، المؤيدة بالقوانين والاتفاقات الدولية الخاصة بالأنشطة النووية السلمية (١).

أقرت (معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية) للدول الموقعة عليها حق امتلاك الطاقة النووية السلمية بدعمٍ ومساندة المجتمع الدولي والدول النووية المتقدمة في هذا المجال، وهو ما سعت المملكة إلى تحقيقه منذ عام ٢٠٠٨م.

حاجة المملكة للطاقة النووية:

أصبحت الطاقة النووية من الاحتياجات الهامة للدول الحديثة، نظرًا لاستخداماتها المتعددة في مجالات الحياة؛ وكغيرها من دول العالم التي تنشد التقدم والارتقاء، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى امتلاك الطاقة النووية، لتحقيق المطالب التالية:

• حصول المملكة ـ كغيرها من دول العالم التي سبقتها إلى هذا الأمر (٢) ـ على حقها السيادي في استغلال الطاقة النووية السلمية (٣)، والاستفادة من عائداتها في المجالات العديدة التي تستخدم فيها ـ والتي أشرنا إليها سابقًا ـ لتحقيق طموحاتها الوطنية في تعزيز الاستقرار والازدهار لشعبها وغيره من شعوب المنطقة، عبر تحقيق التنمية المستدامة؛ وهو النهج الذي تتبعه المملكة وتسعى إلى جني ثماره عبر تطبيق خطط وبرامج رؤية ٢٠٣٠.

• الاستفادة من الطاقة النووية في توليد الكهرباء؛ حيث يحقق استخدام الطاقة النووية في هذا المجال فوائد عديدة، منها:

١. سد الحاجة المتزايدة للطاقة الكهربائية، والحاجة لتحلية المياة، التي يتسارع نمو الطلب الداخلي عليها (٤) لمواكبة التطور العمراني والصناعي الذي تشهده المملكة منذ عقود، عبر تنويع مصادرها، ومنها الطاقة النووية.

٢. الاستعداد المبكر لاحتمالات نضوب الطاقة الأحفورية خلال العقود المقبلة، بسبب الاعتماد عليها في مجالات الحياة اليومية كلّها، ومن ثم تلاشي حدوث أزمة في مصادر الطاقة، عبر مواجهتها بتعديد المصادر البديلة، ومنها توليد الكهرباء من الطاقة النووية.

٣. تقليل الانبعاثات الكربونية الناشئة عن استخدام الطاقة الأحفورية في توليد الكهرباء، عبر التعويض عنها باستخدام الغاز ومصادر الطاقة المتجددة(المولدة من الشمس والرياح).

٤. الإسهام في تنفيذ مبادرة (السعودية الخضراء) ـ المنبثقة عن رؤية ٢٠٣٠ لبناء مستقبل أكثر استدامة ـ التي تم إطلاقها عام ٢٠٢١م، لتوجيه المزيد من الرعاية لحماية البيئة، عبر استخدام مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

• الاستفادة من الطاقة النووية في المجالات: الطبية (الطب الإشعاعي) (٥)، والصناعية، والزراعية، وتسيير السفن، والكشف عن المعادن، ودراسة سلامة هياكل المدن من مباني وجسور وأنفاق، ومجالي علوم الأرض وعلم الآثار؛ وكذلك في ميداني الأمان والأمن النوويين والتصرف في النفايات المشعة... وذلك عبر(التصوير الإشعاعي بالميونات)؛ و ضمان خلو الأغذية من المكروبات التي تسبب التسمم الغذائي أو الآفات أو الكائنات الدقيقة المتلفة للأغذية، وإطالة عمر صلاحية تخزينها (عبر عملية تشعيع الأغذية)؛ وتحدي الشح المائي الذي تعاني منه المملكة عبر التوسع في استخدام الطاقة النووية لتحلية المياه المالحة..... وغيرها من المجالات السلمية التي تعتمد على الطاقة النووية (٦).

• استثمار المملكة ما لديها من إمكانيات الاستفادة من الطاقة النووية، من: مراكز علمية، وكوادر بشرية مؤهلة للتدريب، وعلاقات دولية مميزة مع كثير من دول العالم التي يمكن الاعتماد عليها في بناء البنية التحتية النووية من مفاعلات و... وغيرها؛ فضلًا عن امتلاك المملكة ما يقارب من ٥ إلى ٧ ٪ من مخزون اليورانيوم في العالم، حيث تعد موارد طبيعية يحق للمملكة استخدامها في ما يناسب الاستخدامات العملية لخططها.

• تحقيق التكامل والترابط بين جميع قطاعات الطاقة المختلفة وتعزيزها للاقتصاد الوطني والعالمي كمحرك أساسي للنمو، ويشمل ذلك الطاقة التقليدية، والمتجددة، والطاقة النووية للاستخدامات السلمية.

جهود المملكة لامتلاك الطاقة النووية:

يعود اهتمام المملكة وسعيها إلى امتلاك الطاقة النووية، لاستخدامها في المجالات السلمية، إلى العام ٢٠٠٩م، الذي شهد بداية الإجراءات التي اخذتها المملكة للحصول على الطاقة النووية السلمية، والتي كان من أبرزها:

أولًا: صدور مرسوم ملكي ينص على عزم المملكة الاستعانة بالطاقة النووية في المجالات السلمية، والتي عبر عنها المرسوم بالقول: «تطوير الطاقة الذرية يعد أمراً أساسياً لتلبية المتطلبات المتزايدة للمملكة للحصول على الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة وتقليل الاعتماد على استهلاك الموارد الهيدروكربونية».

ثانيًا: إنشاء المؤسسات العلمية المتخصصة: حيث تم الإعلان عام ٢٠١٠م، عن إنشاء (مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة) ليتم من خلالها: «العمل على تكامل الطاقة الذرية والمتجددة مع منظومة الطاقة الوطنية بشكل مستدام، وذلك بتفعيل الميزات النسبية الوطنية وإيجاد ميزات تنافسية جديدة مستمدة من كافة سلاسل القيمة في الطاقة الذرية والمتجددة، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة في المملكة» ـ كما تنص رسالتها ـ وقد عملت مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية ـ منذ إنشائها ـ على تطوير جوانب البنية التحتية وفق منهجية الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٧).

ثالثًا: إدراج البرنامج النووي في رؤية ٢٠٣٠: اهتمت رؤية ٢٠٣٠ بالطاقة النووية السلمية واستخداماتها المستقبلية في المملكة؛ وفي ٢٤ يوليو ٢٠١٧م، وافق مجلس الوزراء على إنشاء (المشروع الوطني للطاقة الذرية)، ليتولى تنفيذ ما تضمنته (رؤية ٢٠٣٠) عن مستقبل الطاقة في المملكة العربية السعودية ودخول المملكة العربية السعودية المجال النووي السلمي، بمكاسبه المتعددة. كما صدر أمر ملكي كريم بإنشاء (المركز الوطني للرقابة النووية والإشعاع)، الذي يشرف على جميع الأنشطة ذات العلاقة بالإشعاع والمواد المشعة في المملكة العربية السعودية.

وطرحت الرؤية برنامجها للطاقة النووية متضمنًا الخصائص والمبادئ الأساسية التالية:

١. حصر جميع الأنشطة التطويرية الذرية على الأغراض السلمية، في حدود الأطر والحقوق التي حددتها التشريعات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

٢. الالتزام التام بمبدأ الشفافية في الجوانب التنظيمية والتشغيلية.

٣. تحقيق معايير الأمان النووي والأمن النووي في المرافق النووية والإشعاعية، وفق إطار تنظيمي ورقابي مستقل.

٤. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الوطنية من الخامات النووية. وتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية لإدارة النفايات المشعة.

٥. تحقيق الاستدامة بتطوير المحتوى المحلي في قطاع الطاقة الذرية (٨).

رابعًا: التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية: عندما أنجزت المملكة المرحلة الأولى من متطلبات البدء في النشاط النووي، عام ٢٠١٨م، استضافت مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية بعثة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية؛ التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بناء على طلب المملكة؛ لتفحص المواقع التي تم تحديدها لإقامة مفاعلات نووية؛ حيث يتطلب إدخال أول مفاعل بحوث في بلد ما، إرساء بنية أساسية وطنية ملائمة تغطي طائفة واسعة من المجالات التقنية لضمان الوفاء بالتعهدات والالتزامات الوطنية والدولية، خلال مراحل التشييد والتشغيل والإخراج من الخدمة (٩).

وفي ضوء نتائج بعثة الاستعراض المتكامل وتوصيات الوكالة، قامت المدينة بتنفيذ توصيات البعثة عملت على استكمال جميع جوانب البنية التحتية المتعلقة بالمرحلة الثانية استعدادًا لإطلاق طلب العروض من موردي التقنية لبناء المحطة النووية الأولى.

خامسًا: الإعلان عن بدأ الخطوات العملية لتأسيس البنية التحتية للمشروع النووي السعودي؛ حيث أكدت المملكة العربية السعودية ـ في يناير من عام ٢٠١٩م ـ أن برنامجها للطاقة النووية سيبدأ بمفاعلين، يبلغ مجموعهما ٣ ـ ٤ جيجاواط، وستقوم المملكة لاحقًا بتقييم احتمال توسع قطاع الطاقة النووية لديها، بناء على احتياجاتها. كما قال وزير الطاقة السعودي، صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان ـ في أول ظهور له بصفته وزيرًا للطاقة في سبتمبر من عام ٢٠١٩م ـ: «سنمضي بحذر ... سنجرب مبدئيًا بمفاعلين نوويين».

وقامت المملكة حينها بإدراج خمس شركات في قائمة الشركات النهائية، وهي: شركة وستنجهاوس الأمريكية؛ وشركة روساتوم الروسية؛ وشركة كيبكو الكورية؛ وشركة إي دي إف/أورانو الفرنسية؛ وشركة سي إن إن سي الصينية.

وقد أشار صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية ـ في المؤتمر العام السادس والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عُقد في العاصمة النمساوية (فيينا) ٣٠ صفر ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢ م ـ إلى استراتيجية المملكة الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة، وإلى مشروعها الوطني لبناء محطة للطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، موضحًا أنه تجري، في المرحلة الحالية، دراسة طلب إصدار رخصة لموقع المحطة النووية، بعد الانتهاء من إعداد وثائق المواصفات الفنية للمحطة، التي تم طرحها في منافسة دولية، معربًا عن شكر المملكة للوكالة لدورها في مراجعة للوثائق الفنية لهذه المنافسة.

سادسًا: تطوير وإصدار الأطر التشريعية والرقابية التي تنظم جميع نشاطات الطاقة الذرية على أراضي المملكة، وفق نمط من العلاقات البناءة بين الجهات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة، وبما يكفل تحقيق الاستقلالية الكاملة للجهة التنظيمية والرقابية.

سابعًا: الالتزام بنشر الوعي بين المواطنين والمقيمين بأهمية الطاقة النووية ومجالات استخدامها، وجهود المملكة للحصول عليها؛ وذلك عبر تحديد القنوات الإعلامية التي يتم من خلالها التواصل مع المجتمع، وسوف تقدم معلومات للجمهور حول نتائج إجراء تقييم مرافق الطاقة الذرية، على نحو يضمن فهم تلك المعلومات والوثوق بها، مع توخي الشفافية والدقة. وستكون أولي خطوات التواصل مع الجمهور، إتاحة المعلومات التي تتضمنها وثيقة (السياسة الوطنية لبرنامج الطاقة الذرية في المملكة العربية السعودية) الصادرة عن: (هيئة الرقابة النووية والإشعاعية)، إلى جميع الأطراف المهتمة والمعنية بموضوع إدخال الطاقة الذرية في مزيج الطاقة الوطني.

ثامنًا: الإعلان ـ في ١١/٣/ ٢٠٢٢م ـ عن تأسيس (الشركة السعودية القابضة للطاقة النووية)(١٠) للتمكّن من المشاركة في المشاريع الاقتصادية النووية محليًا ودوليًا، والعمل على تطوير برنامج الإطار القطري للفترة ٢٠٢٢ ـ ٢٠٢٧م؛ وإدخال الطاقة النووية للمساهمة في مزيج الطاقة الوطني.

تهدف هذه الشركة إلى «تشغيل وتطوير المرافق النووية لإنتاج الطاقة والمياه المحلّاة والتطبيقات الحرارية، ووضع استراتيجية لتطوير رأس المال البشري في مجال الطاقة الذرية، مع تعاونها مع المعاهد الدولية لأبحاث الطاقة الذرية وعملها على إنشاء منصة رقمية وطنية لبناء وجذب القدرات البشرية في مجال الطاقة الذرية» (١١).

تاسعًا: الإعلان عن مكونات المشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة: عقب أعمال متتابعة، ودراساتٍ مُستفيضة وشاملة، قامت بها مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في الأعوام الماضية، تم الإعلان عن المكونات الرئيسة للمشروع الوطني للطاقة الذرية؛ وتتجسد هذه المكونات فيما يلي:

المكون الأول: المفاعلات النووية الكبيرة

وهي مفاعلات ذات قدرة كهربائية تقدر ما بين ١٢٠٠ – ١٦٠٠ ميغاوات من السعة الكهربائية للمفاعل الواحد والتي تساهم في دعم الحمل الأساسي في الشبكة الكهربائية على مدار السنة و تحتوي على:

١. تحديد وتهيئة مواقع بناء أول محطة للطاقة الذرية بالمملكة وتجهيز البنية التحتية لها

٢. تأسيس الشركة النووية القابضة (Nuclear Holding Company» NHC»)

٣. دراسة تقنيات المفاعلات النووية والدراسة الفنية الأولية للتصاميم الهندسية (FEED)

المكون الثاني: توطين تقنيات وبناء المفاعلات الذرية الصغيرة المدمجة

حيث تمكن هذه المفاعلات المملكة في تملك وتطوير تقنيات الطاقة الذرية وبنائها في أماكن منعزلة عن الشبكة الكهربائية تناسب متطلباتها من تحلية المياه والتطبيقات الحرارية المختلفة من الصناعات البتروكيميائية و تحتوي على:

١. المفاعلات النووية المدمجة الصغيرة عالية الحرارة والمبردة بالغاز (HTGR)

٢. مفاعلات تقنية سمارت

المكون الثالث: دورة الوقود النووي

وتمثل الخطوة الاولى للمملكة في طريق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود النووي، والذي سيسهم في تأهيل علماء سعوديين مختصين في عملية استكشاف وإنتاج اليورانيوم؛ وتوظيف الخبرات المكتسبة في هذا المشروع لتطوير موارد المملكة الطبيعية من اليورانيوم؛ مما سيوفر فرصًا وظيفية و استثمارية؛ واكتساب تقنية جديدة في استخلاص وإنتاج خامات اليورانيوم. والذي يحتوي على:

١. برنامج تدريب وتطوير القدرات البشرية وتوطين تقنيات إنتاج أكسيد اليورانيوم

٢. برنامج الاستكشاف والتنقيب عن خامات اليورانيوم والثوريوم في المملكة

المكون الرابع: التنظيم والرقابة

مع تأكيد جانب الأمن والسلامة، تم تطوير هيئة السلامة النووية والإشعاعية؛ وهي في طور التأسيس؛ لتكون هيئة مستقلة في المملكة، تهدف للحفاظ على السلامة الذرية و الإشعاعية؛ للأفراد، و البيئة، و المنشآت النووية(١٢).

عاشرًا: البحث عن شركاء دوليين للتعاون مع المملكة في بناء مشروعها النووي وتفعيله؛ فعلى مدى الأعوام العشرة الماضية، دخلت المملكة في ترتيبات نووية مدنية ثنائية على مستويات وأنواع مختلفة مع دول من بينها الأرجنتين والصين وفرنسا والمجر وكازاخستان وروسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

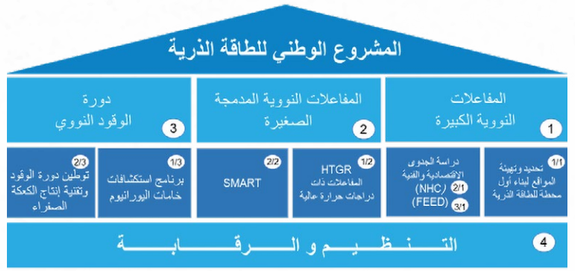

وقد شهد عام ٢٠١٥م بخاصة توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، التي عقدها ووقعها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان من بعض الدول المتقدمة في المجال النووي؛ حيث وقع ـ خلال زيارته إلى روسيا في يونيو ٢٠١٥م، اتفاقية تعاون مع موسكو في مجال الطاقة النووية، توفر أسسًا قانونية للتعاون بين الدولتين في المجال النووي في عدد من الاتجاهات التي تشمل: إنشاء واستخدام وتفكيك المفاعلات النووية المخصصة لإنتاج الطاقة والأبحاث العلمية، وتقديم الخدمات المتعلقة بمعالجة الوقود النووي، وإنتاج النظائر المشعة واستخدامها في الصناعة والطب والزراعة، وتأهيل الكوادر في مجال الطاقة الذرية، حسبما نقلت وسائل الإعلام الروسية الرسمية آنذاك.

وفي الشهر نفسه، وقع سموه مذكرتي تفاهم مع فرنسا للتعاون في مجالات إدارة النفايات المشعة بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة والمعهد الفرنسي للحماية من الإشعاعات والسلامة النووية، والتعاون بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة والوكالة الفرنسية لإدارة النفايات النووية في مجال تطوير تنظيم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجال النفايات النووية.

كما سعت المملكة إلى توقيع معاهدة مع واشنطن لتطوير برنامجها النووي والسماح بنقل المعدات والمواد الذرية الحساسة وإتاحة الفرصة أمام الشركات الأميركية لدخول السوق السعودية سريعة النمو، إلا أن المفاوضات تعثرت وفي سبتمبر ٢٠١٨ أعلن وزير الطاقة الأمريكي ريك بيري إن الولايات المتحدة تقترب من العمل مع السعودية لبناء مفاعلات للطاقة النووية لكن المحادثات مع المملكة بشأن وضع معايير صارمة لمنع الانتشار لا تزال تمثل تحديا. لأسباب سيرد ذكرها لاحقًا.

وتبين الخطوات الحثيثة السابقة، أن التقرير الذي نشرته صحيفة (الفانشيال تايمز) بخصوص العرضين الصيني والفرنسي لبناء محطة نووية في المملكة، هو حلقة في سلسلة الجهود الطويلة التي بذلتها المملكة من أجل بناء برنامجها النووي السلمي للحصول على الطاقة النووية والاستفادة من استخداماتها في المجالات المتعددة.

العقبات التي تواجه المشروع النووي السعودي

على الرغم مما حققته المملكة من إنجازات ملموسة لتحقيق طموحها الوطني لامتلاك الطاقة النووية، إلا أنها واجهت ببعض العقبات، التي كان من أبرزها:

التردد الأمريكي في تقديم الدعم:

تجمع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية علاقات استراتيجية طويلة؛ وكان من المتوقع اعتبار هذه العلاقات أرضية صلبة يمكن الارتكاز عليها لبناء التعاون الأميركي – السعودي في مجال الطاقة النووية؛ على غرار ما تم قبل عقود من تعاون بين شركة «أرامكو» التي انطلقت بشراكة مع القطاع الخاص الأميركي في مجال الطاقة النفطية، وحقق الطرفان منها عوائد اقتصادية كبرى.

وقد بادرت المملكة إلى طلب التعاون والدعم من الولايات المتحدة؛ حيث ذكر موقع «سيمافور» الأميركي أن المملكة العربية السعودية اقترحت على واشنطن إنشاء مشروع مشترك بين البلدين لبناء برنامج نووي مدني تحت مسمى: (أرامكو النووية)، تهدف من خلاله الرياض إلى تحقيق طموحاتها الاقتصادية من إنتاج الطاقة الذرية وتصديرها، وفي الوقت نفسه، معالجة المخاوف الأميركية والدولية حيال انتشار الأسلحة النووية.

إلا أن النتائج لم تكن على النحو المتوقع؛ حيث بدا أن الإدارة الأمريكية، تضع عقبات في طريق التعاون بين البلدين في هذا الشأن؛ منها:

• تلكأ الولايات المتحدة في تقديم الدعم الفني الخاص ببناء المفاعلات وتقديم الدعم العلمي والتقاني للمملكة، لتتمكن من تنفيذ مشروعها الوطني.

• فرض القيود على استفادة المملكة من الدعم الأمريكي، وهو ما تجسد في إصرار الجانب الأميركي على أن توقّع المملكة اتفاق التعاون السلمي الأمريكي (١٢٣)، الذي يمنع الدولة الموقعة عليه من إنتاج الوقود النووي لمفاعلاتها داخل أراضيها، وأن تقوم باستيراده من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لمنع تحويله إلى أغراض عسكرية (١٣). وهو ما يتضح مما أعلنه وزير الطاقة الأمريكي (ريك بيري)، في سبتمبر ٢٠١٨م، أن الولايات المتحدة تقترب من العمل مع السعودية لبناء مفاعلات للطاقة النووية لكن المحادثات مع المملكة بشأن وضع معايير صارمة لمنع الانتشار لا تزال تمثل تحديًا (١٤).

ويتعارض هذا الاتفاق مع حرص المملكة على تنويع الموارد الاقتصادية للبلاد ـ في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ ـ التي تولي التعدين وصناعاته أهمية بالغة في تنويع مصادر الدخل وتنمية المحتوى المحلي، إضافة إلى ضمان الإمداد المستدام بالوقود للبرنامج الوطني للطاقة الذرية (١٥).

• دعوة بعض الإعلاميين الأمريكيين المؤثرين إلى ربط الدعم النووي الأمريكي للمملكة بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولو لم يتم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، وهو ما عكسته التصريحات والمقالات والتقارير التي صدرت خلال الأسابيع الماضية؛ والتي تتعارض مع موقف المملكة الراسخ من ضرورة حصول الفلسطينيين على حقهم المشروع والمؤيد بالقرارات والمواثيق الدولية، بإقامة دولتهم على حدود ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية.

محاولات واشنطن لإقناع المملكة

أدى الموقف الأمريكي المتلكئ في دعم برنامج المملكة النووي، إضافة إلى غيره من المواقف السلبية تجاه أمن المملكة إلى فتور العلاقات بين البلدين، واتخاذ المملكة نهج سياسي جديد، يقوم على توازن العلاقات الاستراتيجية

اشترطت الولايات المتحدة أن توقّع المملكة اتفاق التعاون السلمي الأمريكي (١٢٣)، لتدعم البرنامج النووي السعودي، وهو ما رفضته المملكة لتستفيد مما لديها من خام اليورانيوم، ولا تقوم باستيراده من قبل الولايات المتحدة بموجب الاتفاق المذكور.

بينها وبين القوى الكبرى في العالم؛ بما فيها الصين وروسيا، المنافستين للولايات المتحدة على قيادة العالم.
وعندما استشعرت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي (بايدن) بأن الولايات المتحدة قد تفقد وجودها كلاعب مركزي في الشرق الأوسط من أجل «احتواء إيران وعزل روسيا بسبب ما يجري في أوكرانيا، وإحباط جهود الصين الرامية لشغل موقع مصالح واشنطن في المنطقة»؛ حاولت إعادة المياه لمجاريها، وانهاء حالة الركود التي طرأت على العلاقات بين البلدين، حيث بدأ المسؤولون الأميركيون يتوافدون إلى الرياض وجدة في زيارات متعاقبة، من أجل تحسين العلاقات وتعزيز التواصل بين البلدين (١٦).

وخلال هذه الزيارات تبادل المسؤولون من البلدين العديد من القضايا العالقة؛ ومنها المشروع النووي السعودي؛ فقد ذكر التقرير ـ المنشور في موقع «سيمافور» الأميركي ـ أن «إدارة الرئيس بايدن عقدت محادثات مع الرياض خلال الأشهر الماضية حول تعزيز التعاون الدفاعي والاقتصادي، إضافة إلى التوصل لاتفاق سلام بين السعودية وإسرائيل»، مشيراً إلى «أن السعودية تريد من واشنطن أن تدعمها في تطوير صناعة الطاقة النووية السلمية في البلاد وترقية التزامها الأمني وتمرير صفقات سلاح جديدة».

ويمكن القول إن الإدارة الأمريكية كانت تهدف من وراء هذه الزيارات إلى تصفية المياه قبل انسيابها في مسار العلاقات بين البلدين، وهو ما ينعكس في التصريح الذي أدلى به مستشار الأمن القومي الأمريكي (جيك سوليفان) لوسائل الإعلام الأمريكية ـ بعد زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية ـ والذي ذكر فيه «أن الولايات المتحدة سوف تتباحث مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن حصول المملكة على الطاقة النووية».

الرفض الإسرائيلي للمشروع ودوافعه

حرصت إسرائيل ـ منذ قيامها عام ١٩٤٨م ـ على امتلاك الطاقة النووية، لا لتستخدمها في المجالات السلمية فحسب، ولكن لتستخدمها في صناعة أسلحة نووية بالدرجة الأولى. واستطاعت ـ بمساعدة فرنسية أمريكية ـ أن تنتج سلاحها النووي ـ منذ ستينيات القرن الماضي ـ ليكون ضامنًا لاستمرار دولة إسرائيل وبقائها.

استراتيجية إسرائيل النووية

وقد اتبعت اسرائيل استراتيجية خاصة بشأن امتلاكها للسلاح النووي عرفت باستراتيجية (الردع بالشك) أو (الغموض الاستراتيجي)، تقوم على عدم اعترافها بملكية السلاح النووي (رسميًا)، فيما تقوم في الوقت ذاته بتسريب معلومات عن حيازتها للأسلحة النووية، عبر التقارير التي طالما صدرت عن الصحف الأمريكية المؤيدة لإسرائيل؛ أو من خلال إسرائيليين يقومون من تلقاء أنفسهم بكشف القدرات النووية الإسرائيلية، أو يوجهون للقيام بذلك؛ فتعلن الدولة عن معاقبتهم لإفشاء أسرارها؛ وبذلك تثبت إسرائيل عن حيازتها لأسلحة نووية بطرق وأساليب غير مباشرة، ودونما اعتراف رسمي لتردع خصومها، وتفرض وجودها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة؛ على نحو ما تم من خلال الإسرائيلي ـ المغربي الأصل ـ (موردخاي فعنونو) عام ١٩٨٦م (١٧) .

واستكمالًا لتلك الاستراتيجية، لم توقِّع إسرائيل على (معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية) إلى اليوم (١٨)، حتى لا تتعرض منشآتها النووية للتفتيش؛ كما تحرص على منع الدول العربية من امتلاك الطاقة النووية السلمية؛ وإجهاض ما قامت به بعض الدول من محاولات (١٩)، خشية أن تتحول أنشطتها إلى أنشطة عسكرية؛ مثلما فعلت هي في نشاطها النووي؛ ومن ثم تفقد (سلاح الردع)، الذي تنفرد به في المنطقة، ويمنحها تميُّزًا خاصًا على جميع دولها.

رفض إسرائيل لأي نشاط نووي عربي

وانطلاقًا من تلك الاستراتيجية؛ يرفض أغلب المسؤولين الإسرائيليين ـ وفي مقدمتهم رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) (٢٠)، ووزير الخارجية (إيلي كوهين) (٢١) ورئيس المعارضة في الكنيست الإسرائيلي (يائير لابيد) (٢٢)... وغيرهم ـ قيام أي نشاط نووي في الدول العربية ـ ومنها المملكة ـ ولو كان سلميًا؛ والادعاء بأن ذلك يهدد أمنها ووجودها (٢٣).

وفي مقابل هذا الفصيل المعارض لنشاط المملكة النووي بموافقتها، يرى فريق آخر ربط الملف النووي السعودي بالتطبيع مع إسرائيل؛ ويدعو الولايات المتحدة إلى تبني موقفه؛ وهو ألا تقدم دعمها الفني والعلمي للمملكة في هذا المجال، إلا إذا طبعت علاقاتها مع إسرائيل.

ويتقدم هذا الفريق وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي (رون ديرمر) (٢٤) الذي يرى أن يكون الرفض الإسرائيلي للنشاط النووي السعودي العسكري، إذا تم، وألا يكون للنشاط السلمي.

جدل الإسرائيليين حول النشاط النووي السعودي

منذ ابرام (اتفاقية إبراهام) التطبيعية مع بعض الدول العربية، لم يتوقف الجدل السياسي والإعلامي داخل إسرائيل عن تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، باعتبارها (الجائزة الكبرى) (٢٥)، التي يحلم رؤساء الوزراء وكبار المسؤولين الإسرائيليين الحصول عليها، لما تحققه من مكاسب جمة للدولة العبرية؛ حيث يفتح التطبيع معها طريقًا إسرائيليًا إلى الدول العربية والإسلامية، على اعتبار أن المملكة العربية السعودية تعد الدولة الرائدة والقائدة للأمتين العربية والإسلامية في الوقت الحالي.

ولا تمانع المملكة العربية السعودية من السلام والتطبيع مع إسرائيل، فقد بادرت منذ عام ٢٠٠٢م، بتقديم مبادرة للسلام معها، ووافقت عليها كل الدول العربية آنذاك، واعتبرتها مبادرة عن كل الدول العربية، ولذلك عرفت بالمبادرة العربية للسلام.

ولكن المعضلة تكمن في أن إسرائيل تريد السلام والتطبيع (الجائزة الكبرى) بلا ثمن، وترفض دفع استحقاقاته، المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية؛ ووقف التمييز الأمريكي لإسرائيل والتعامل معها كحليف استراتيجي منفرد في المنطقة؛ مما يزيدها صلفًا وغرورًا وانتهاكًا للمواثيق والأعراف الدولية، وتماديًا في الاعتداء على الشعب الفلسطيني، وتوسعًا استيطانيًا في أراضيه، وعدوانًا سافرًا على المقدسات الإسلامية (المسجد الأقصى)، والمسيحية (كنيسة القيامة).

مفهوم إسرائيل للتطبيع وعلاقته بالملف النووي

إن السلام والتطبيع اللذين ترغب المملكة فيهما وتسعى إلى تحقيقهما غايتان استراتيجيان، هدفهما هو إنهاء الصراع القائم في المنطقة منذ أكثر من ثمانية عقود؛ وإرساء دعائم الأمن والاستقرار فيها، وتهيئتها للتنمية المستدامة التي تعود على شعوبها بالرخاء والازدهار، وهو ما لن يتم في ظل استمرار الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، الذي لن يتوقف إلا بحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة؛ والعيش في دولة مستقلة ذات سيادة، لها حدودها المعترف بها؛ وهو ما ترفضه إسرائيل وتتهرب منه. ولا شك أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وتمييزها في المعاملة على دول المنطقة؛ يعد أحد العوامل الرئيسة التي تستند إليها إسرائيل في رفض السلام والتهرب من استحقاقاته؛ وهذا ما يجعل المملكة تطالب الإدارة الأمريكية بالتعامل معها كما تتعامل مع إسرائيل سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا، فيما لو كانت جادة وحريصة على إرساء سلام عادل ودائم في المنطقة.

أما السلام والتطبيع اللذين تسعى إليهما إسرائيل فهما تكتيكيان؛ تهدف إسرائيل من ورائهما إلى تحقيق المزيد من المكاسب الداخلية والإقليمية؛ فداخليًا: تحتفظ بما تحت أيديها من أراضٍ محتلة، وتسعى إلى السطو على المزيد؛ وإقليميًا: تريد أن تحظى بالسيادة الإقليمية معتمدة على الدعم الأمريكي المتواصل ـ الذي بلغ أكثر من (١٦٠) مليار، أنفقتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة (٢٦)، حتى لا تعيش إسرائيل في بحر من الكراهية ـ كما سبق وأن صرح الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون) ـ ليبرر الدعم السخي الذي تقدمه الولايات المتحدة في عهده إلى إسرائيل.

هذا المفهوم الإسرائيلي التكتيكي للسلام والتطبيع مع دول الجوار وغيرها من دول الإقليم، هو ما يجعل إسرائيل ترفض قيام أي نشاط نووي في دولة عربية غير موقعة على اتفاقية سلام أو مطبعة معها؛ حيث ترى في غير ذلك تهديدًا لوجودها وأمنها؛ وهو توجس لن يغادر مخيلة القادة الإسرائيليين ما لم يغيروا رؤيتهم التكتيكة للسلام إلى رؤية استراتيجية دائمة؛ ويتعاملوا مع دول وشعوب المنطقة على أسس التعاون والتفاهم والمساواة في الحقوق والواجبات؛ لا أسس التميز والاستعلاء والانفراد بالقدرات العسكرية التقليدية، والنووية السرية والعلنة.

نتنياهو يسير على خطى بيريز

ويعود النهج الإسرائيلي الرافض لامتلاك المملكة العربية السعودية لبرنامجها النووي السلمي ما لم توقع سلامًا مع إسرائيل، وتطبع علاقاتها معها، إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (شيمون بيريز)، الذي أوضح استراتيجية إسرائيل تجاه الدول العربية، عام ١٩٨٥م، بقوله: «علينا أن نرى في السلاح النووي، وفي المناطق المحتلة، وفي التسليح التقليدي المناسب، وفي تسوية الحال الوسط، والسلام؛ جملة واحدة يجب السعي نحوها» (٢٧).

استنكر عديد من الباحثين السعوديين الموقفين ـ الأمريكي والإسرائيلي ـ تجاه المشروع النووي السعودي، وربطه بتطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل من أجل تحقيق مكاسب لكافة الأطراف؛ منتقدين هذا النهج، لما فيه من مزايدة على حق المملكة المشروع في بناء مشروعها النووي السلمي، والضغط عليها لتقديم تنازلات لتحقيق ذلك.

ردة الفعل السعودية على الموقفين الأمريكي والإسرائيلي

أثار الموقفان الأمريكي والإسرائيلي تجاه المشروع النووي السعودي تعجُّب واستنكار المسؤولين السعوديين؛ فضلًا العديد من الباحثين المهتمين بالشأن السياسي؛ وخصوصًا عندما تتابعت التصريحات الرسمية والتقارير الإعلامية التي تصدر في كلتا الدولتين، لتسوق لضرورة تطبيع المملكة مع إسرائيل، والحديث عن فوائدها لكافة الأطراف (السعودية والأمريكية والإسرائيلية والفلسطينية) (٢٨) ؛ وأدرجت ملف الطاقة النووية، ضمن مكاسب المملكة من الموافقة على التطبيع؛ حيث سيتيح لها ذلك دعم الولايات المتحدة لتحصل على الطاقة النووية من جهة؛ وتقل من حدة الرافضين من السياسيين الإسرائيليين لحصول المملكة على الطاقة النووية من جهة أخرى!!

وقد برز موقف المملكة من هذه الطروحات، متمثلًا في ردين:

الأول: وهو رد عملي، تجلّى في التقرير الذي نشرته صحيفة (الفاننشيال تايمز) ـ الذي أشرنا إليه في مطلع الدراسة ـ وهو توالي العروض على المملكة لتنفيذ مفاعلها النووي، وهو أحد متطلبات المشروع النووي السعوي.

والملفت أن هذا الرد العملي قد سبق توجيهه لفظيًا من قبل المسؤولين السعوديين ـ وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء؛ حينما صرح ـ قبل عام تقريبًا ـ بأن تفويت واشنطن للفرص الاستثمارية في بلاده، لن يكون إلا مبعث سعادة لمن هم في الشرق، ممن تسعى أميركا إلى صدهم؛ في إشارة ـ على الأرجح ـ إلى المنافسة الاستراتيجية بين واشنطن وبكين(٢٩). وكان حين صدوره تصريحًا استشرافيًا لما سيحدث نتيجة تلكؤ الولايات المتحدة في تقديم الدعم والتعاون مع المملكة لإنجاز مشروعها النووي، ووضعها العراقيل في طريق تنفيذه.

الرد الثاني: ويتمثل في رأي العديد من الباحثين السعوديين المهتمين بالشأن السياسي؛ ممن أثار الموقفين ـ الأمريكي والإسرائيلي ـ تجاه المشروع النووي السعودي تعجُّبهم

واستنكارهم لربطه بتطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل من أجل تحقيق مكاسب لكافة الأطراف؛ رافضًا ومنتقدًا لهذا النهج، لما فيه من مزايدة على حق المملكة المشروع في بناء مشروعها النووي السلمي، والضغط عليها لتقديم تنازلات لتحقيق ذلك.

وسنورد في السطور التالية أبرز الآراء في التي طرحت في هذا الشأن:

أولًا: رأي رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الدكتور عبد العزيز صقر؛ وقد عبر عنه في مداخلته على قناة: (العربية)، في نشرة الرابعة، يوم ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣م، حول موضوع بعنوان: (واشنطن: نبحث مع الوكالة الذرية حصول الرياض على قدرات نووية). حيث أوضح الدكتور صقر عدة نقاط جوهرية في هذا الشأن، منها:

١. أن سعي المملكة لامتلاك قدرات نووية سلمية حق من حقوقها، كونها إحدى الدول الموقعة على (معاهدة الحد من الانتشار النووي) (NPT) التي تعطى للموقعين عليها الحق في الاستعانة بالمجتمع الدولي والدول الماكنة لدعمهم في بناء وتطوير قدراتهم النووية السلمية، من البداية إلى مرحلة التخصيب والاستخدام، طالما كان الاستخدام في الأغراض السلمية؛ وهو ما لخصه الدكتور بقوله: «... هذا حق من حقوق المملكة، فهي لا تسترجي ولا تستجدي».

٢.أن اشتراط الولايات المتحدة أن توقع المملكة على الاتفاق الأمريكي (١٢٣)، الذي وقعت عليها الإمارات، لتلقي الدعم الأمريكي في المجال النووي، لا يحقق مصالح المملكة؛ فوفقًا لتعبير د. صقر: «... المملكة ليست لها مصلحة في توقيع هذا الاتفاق، لأنه سوف يلزمك بالتكنولوجيا الأمريكية، وأيضًا سوف يلزمك بصفر تخصيب، ولذلك فأنت تتنازل عن حقوقك الثابتة التي ضمنتها لك الاتفاقية الدولية».

٣. أن تتم الضمانات الأمنية ـ التي تطالب المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الأمريكية بها ـ من خلال (اتفاقية أمنية دفاعية)، وليس مجرد تعهدات وضمانات؛ وهذا هو الوضع المناسب للعلاقة العسكرية والدفاعية المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية « نحن لا نملك مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية دفاعية، وإنما هي ضمانات، الولايات المتحدة تتحدث عنها» لتثبت من خلالها أنها حليف استراتيجي ـ حسبما يردده المسؤولون الأمريكيون ـ .

٤. أن مطالبة المملكة باتفاقية دفا بها جاء نتيجة للموقف الأمريكي السلبي تجاه أمن المملكة، والذي بدأ منذ عهد الرئيس الأسبق (أوباما)، وامتد إلى عهد خلفه (ترامب)، وما زال قائمًا في الحالي (بايدن)؛ وعن هذا الأمر قال الدكتور عبد العزيز صقر: «... المملكة لها تجربة سيئة في الفترة الأخيرة حينما تم الاعتداء على منشآتها النفطية؛ حينما تم الاعتداء على السفن في الخليج العربي ... فالمملكة تريد اتفاقية دولة إلى دولة؛ لا تتأثر بمن يأتي إلى الإدارة الأمريكية سواء من الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي».

٥. ألا تكون الضمانات الدفاعية الأمريكية للمملكة عبر بناء قاعدة عسكرية أمريكية على الأراضي السعودية، على النحو القائم في اليابان؛ حتى لا تصبح أراضي المملكة مصدر تهديد أمريكي لأي من الدول، وهو ما عبر عنه د. صقر بالقول: «المملكة تريد ـ إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مصلحتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية في وجود اتفاقية دفاعية حقيقية تضمن استمرار هذا الجانب، بغض النظر عمن يأتي، فإن المملكة سوف ترحب بهذا، ولكن ليست على حساب استخدام أراضي المملكة كتهديد لدول الجوار، وليست على حساب أن تدخل المملكة طرف في مفهوم جديد للحرب الباردة» .

٦. أن تسويق السلام والتطبيع مع إسرائيل على أنه السبيل إلى تكوين تحالف إقليمي يضمن تحجيم التهديدات الإيرانية، يتعارض مع مصالح المملكة ونهجها السياسي القائم على تهدئة الصراع في المنطقة وليس تصعيده؛ حيث أوضح الدكتور في مداخلته: أن «المملكة الآن في علاقتها مع إيران، هناك تحسن في العلاقة وهناك مفاهمة جيدة في هذا المجال، ولكن لا نريد أن تكون المملكة طرف تهديد لأي دولة من دول الجوار أيًا كانت هذه الدولة».

٧. أن ما يتم طرحه داخل إسرائيل من تصريحات رسمية وتقارير إعلامية ومقالات صحفية؛ لا يعني المملكة من قريب أو بعيد؛ سواء فيما يشاع عن استعدادها للتطبع، واقتراب توقيته، أو ما سوف ينجم عنه من مكاسب؛ وقد عبر الدكتور عبد العزيز عن هذا الأمر ـ من خلال تعقيبه على ما نشر في إحدى تلك المقالات (٣٠) ـ بقوله: «إسرائيل مصلحتها أو ما تدعيه أو ما ذكره هذا المقال؛ أنا لست معنيًا بهذا الجانب؛ هذه مصلحة إسرائيلية، هو عنده انتخابات داخلية، هو عنده ما يريده... المملكة شروطها واضحة؛ الشرط الأساسي فيه هو الوصول إلى اتفاق بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي».

٨. ليس من مصلحة إسرائيل ولا مصلحة الولايات المتحدة، أن يظل الصراع قائمًا في المنطقة؛ خصوصًا وأن الولايات المتحدة هي من تدفع ثمن استمرار هذا الصراع منذ اندلاعه في المنطقة؛ وفي بيانه لتلك الفكرة الهامة، قال الدكتور صقر: « إن أمريكا من مصلحتها ألا تعيش إسرائيل في بحيرة من الكراهية ـ كما قال الرئيس نيكسون ـ لأنها أنفقت إلى الآن أكثر من ١٦٠ مليار دولار مساعدات على إسرائيل؛ وهذا عبئ مالي كبير، فالوصول إلى حل وإلى تطبيع في المنطقة وإلى سلام، سوف يوفر عليها، ويحقق لها مكاسب اقتصادية بعدم الاستمرار في الإنفاق».

٩. أن طرح الدولتين الذي تمسكت به المملكة كحل دائم وعادل، ليس طرحًا سعوديًا، ولكنه طرح وافقت عليه كثير من دول العالم؛ وهذا ما أوضحه الدكتور بقوله: «المملكة تمسكت بحل الدولتين، ليس فقط كشرط سعودي، لكن دول كثيرة في العالم رحبت بهذا الطرح وأيدت هذا الطرح. إذا أرادت إسرائيل أن تنتقل إلى التطبيع؛ بقية الشروط ـ سواء البرنامج النووي أو المظلة الأمنية.. وكذا ـ هذه الشروط يمكن يكون عليها مفاهمة وبعض تنازلات».

١٠. أن ما تتمسك به المملكة لحل القضية الفلسطينية من خلال الدولتين، ليس مصلحة فلسطينية فحسب، ولكنه مصلحة إسرائيلية في الوقت ذاته؛ وهو ما يوضحه بقوله: «...لكن أيضًا مصلحة إسرائيل تكمن في عدم وجود دولة واحدة، لأن الفلسطينيين بتعدادهم السكاني، سوف يفوقون التعداد الإسرائيلي؛ والنقطة الأخرى، هي أيضًا تريد أن تستفيد من علاقة أفضل في المنطقة لتحقق مكاسب أخرى»

١١. أن تهرب إسرائيل من دفع استحقاقات السلام عبر الموفقة على حل الدولتين، ومماطلتها في ذلك، ورفضها لتقديم تنازلات، يطل من أمد التوصل إلى سلام أو تطبيع مع المملكة، وهو ما يعد خسارة لها، لأنه يضيع عليها فرص التعاون والاستقرار والاندماج مع محيطها الإقليمي؛ وقد أوضح الدكتور عبد العزيز صقر ذلك ـ في نهاية مداخلته ـ بقوله: «الطريق طويل، لأن إسرائيل لا ترغب في تقدم تنازلات؛ لأن في آخر زيارة لسمو الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي، ذكر للأمريكان أن كل يوم تضيعه إسرائيل في الوصول إلى اتفاق مع الجانب الفلسطيني هي تخسر خسارة كبيرة جدًا في هذا الجانب».

ثانيًا: رأي الدكتور: محمد حمد القنيبط؛ وقد عبر عنه في مقالة بعنوان:(العلاقات السعودية الأمريكية: هل السعودية حليف إستراتيجي!؟) منشورة في مجلة: (اليمامة)، العدد (٢٧٧٢)، السنة الثالثة والسبعون، بتاريخ: ٨ صفر ١٤٤٥هـ ـ الموافق ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م. ويتمثل رأيه في النقاط التالية:

١. أن لقب: (الشريك أو الحليف الاستراتيجي)، الذي تطلقه الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية، لا يعدو أن لقبًا صوريًا، وستشهد لذلك بشواهدكثيرة، من أهمها: عدم وجود «اتفاقيات استراتيجية بين الدولتين تُنَظِّمها مواثيق طويلة الأمَد؛ فمُعظَم التفاهمات بين الطرفين ظَرفيَّة ومَرحَليَّة»

٢. أن الولايات المتحدة لا تقدم العم المطلوب عند حاجة المملكة إليه، حيث «لم تُحَرِّك أمريكا ساكِنًا جَرَّاء ضَرب المُنشآت النفطية السعودية بصواريخ ومُسَيَّرات إيرانية. فكيف تكون المملكة (حليف إستراتيجي)!!؟».

٣. أن الكتاب والباحثين الأمريكيين ينحازون دائمًا إلى جانب إسرائيل على حساب الحقوق العربية؛ ويرون أن المملكة بنكًا لتمويل سياستهم في المنطقة تحت دعوى أنها شريك استراتيجي للولايات. ويدلل على رأيه في هذا الأمر بالكاتب الأمريكي (توماس فريدمان) الكاتب بصحيفة (نيويورك تايمز)، والذي تحظى كتاباته عن الشرق الأوسط بصفةٍ خاصة باهتمام الكثير مِنْ الجهات الرسمية والإعلامية. ويستشهد الدكتور القنيبط ببعض ما كتبه (فريدمان) ضد المملكة وسياستها؛ وما توجه به من توصيات إلى صانعي السياسة والرأي في الولايات المتحدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، حيث تكون توصياته فيما يخص المملكة أقرب إلى الابتزاز الاستنزاف المالي والسياسي، على العكس تماما توصياته الخاصة بإسرائيل.

٤. أن ما يطرح في كتابات (فريدمان) ونظرائه الأمريكيين يهدف إلى إثارة الشبهات حول موقف المملكة من القضية الفلسطينية، والزعم بعدم الاهتمام بها؛ وعن هذا الأمر يقول الدكتور القنيبط: «أصدَرَ فريدمان فتواه الغَبيَّة قائلاً: [القيادة السعودية لَيسَت مُهتَمَّة بشَكلٍ خاص بالفلسطينيين أو على دراية بتعقيدات عملية السَّلام]، مُغفِلاً ومُتَجَاهِلاً عَن عَمْد نِقاش الضَّرَر الذي سَيلحَق بالسعودية نتيجة "فتواه" بتَنَصُّلِها مِنْ تسوية مقبولة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً».

٥. أن الولايات المتحدة فرضت على المملكة قيودًا في سَعيها لبناء مفاعلات نووية للأغراض السِلميَّة «لم تَفرضها أمريكا على دوَلٍ لم تُقَدِّم لأمريكا مِثل ما قَدَّمَته المملكة عَبر تسعين عامًا من العلاقات الدبلوماسية المُتَمَيِّزة والمُساندَة الإستراتيجية على حساب مَصالِحها الاقتصادية !؟»

٦. أن تحقيق شراكة استراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة تَحَقَّق ثلاثة شروط على الأقل:

- اتفاق قانوني مُؤَيَّد مِنْ الكونجرس للتحالُف الاستراتيجي الأمريكي والسعودي، يَنُص على التزام أمريكي بأنَّ أي حرب على المملكة يعني حرب على أمريكا، وإذا امتلَكَت أي دولة في المنطقة سلاح نووي ستكون المملكة تحت المظلة النووية الأمريكي.

- اتفاق عسكري أمريكي سعودي يُسَهِّل توطين الصناعات العسكرية في المملكة ويُخَفِّف تكاليف التَسَلُّح بشكلٍ قانوني

- اتفاقية قانونية مع أمريكا تُتيح للمملكة تخصيب اليورانيوم السعودي لأغراضٍ سِلميَّة، وذلك بمشاركة ورقابة أمريكية، حتى تستفيدَ المملكة فائدة قُصوى مِن ثروتها مِن خام اليورانيوم.

ويخلص الدكتور القنيبط من مقالته نقطتين:

الأولى: أن دعوة (توماس) وغيره من السياسيين الأمريكيين «إقامة علاقات دبلوماسية مع الرياض، لأنَّه مِن المُرَجَّح أنْ يؤدي هذا إلى وضع إسرائيل في مواجهة مُستَقبل الدولة العُنصريّة.» لا تعدو أن تكون أكذوبة لأنها تتنافى مع التاريخ العنصري لدولة إسرائيل.

الثانية: أن «رَبط مَسار بناء علاقة أو حِلف إستراتيجي بين أمريكا والمملكة بمَسَار تطبيع المملكة مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية معها، مَضيَعة للوقت ولا يَخدِم مصالح البلدين والشعبين الأمريكي والسعودي.»

ثالثًا: رأي اللواء/ عبد الله غانم القحطاني؛ وقد عبر عنه في مشاركته في برنامج «اسأل أكثر» الذي تم بثه على قناة «RT»، يوم ٢٠٢٣/٨/١٢م، خلال حلقة بعنوان: (هل إسرائيل قادرة على منع السعودية من امتلاك برنامج نووي؟)، وذلك عقب تلميح وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي (رون دريمر) إلى إمكانية موافقة تل أبيب على برنامج نووي سعودي، فيما نفى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إمكانية السماح لأي دولة من دول الجوار في الشرق الأوسط بامتلاك برنامج نووي.

وكان الضيف الآخر في البرنامج هو الصحفي الإسرائيلي إيدي كوهين، وتبادلا وجهات النظر حول تطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وأكد كل طرف على مطالب حكومة بلاده لتحقيق هذا الأمر.حيث أشار اللواء القحطاني أثناء الحوار إلى نقطتين محوريتين:

الأولى: أن مطالب السعودية ما هي إلا قوانين وأحكام دولية، ويجب على إسرائيل تنفيذها في حال أرادت السلام وتطبيع العلاقات مع المملكة والدول العربية كافة، وقال: «اعتقد أننا في مرحلة مفصلية، واعتقد أنه لن يحدث شيء [تطبيع علاقات] في عهد بايدن».

الثانية: أن «قيادة المملكة العربية السعودية، لن تبيع بأي ثمن ولن تقبل العلاقات بأي ثمن وليست في عجلة من أمرها وكل الخيارات أمامها مفتوحة، وإسرائيل موجودة وعليها أن تسعى إلى طريق السلام، وعليهم ان يتعلموا مما فعلته المملكة في السنوات الماضية مع جميع دول العالم».

السيناريوهات المستقبلية للمشروع النووي السعودي

في ضوء ما تم طرحه في هذه الدراسة يمكن القول إن مستقبل المشروع النووي السعوي لن يخرج عن أحد سيناريوهين:

الأول: تمكن المملكة من بناء قدراتها النووية لاعتبارات عديدة منها:

١. توفر القدرات المادية لبناء البنية التحتية من مفاعلات وغيرها.

٢. توفر المراكز البحثية والكوادر الوطنية المؤهلة للتدريب.

٣. توفر الكم المناسب من معدن اليورانيوم الخام اللازم من أراضيها.

٤. استعداد بعض الدول المالكة للتكنولوجيا النووية في العالم، التعاون مع المملكة لإقامة مشروعها النووي،

وخصوصًا فرنسا والصين وروسيا وغيرها من الدول التي تنظر إلى الشرق الأوسط باعتباره سوقًا كبيرة لبناء مفاعلات نووية جديدة (٣١).

الثاني: نجاح محاولات الإعاقة للمملكة في إقامة برنامجها النووي، عبر إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال استمرار الأولى في الادعاء بأن حصول المملكة على متطلبات الطاقة النووية، ونجاحها في تنفيذ برنامج نووي ـ ولو سليمًا ـ سوف يهدد أمن إسرائيل، نظرًا لسهولة تحويل النشاط النووي السلمي إلى نشاط عسكري، عبر زيادة تخصيب اليورانيوم، والوصول به إلى النسبة المطلوبة لصناعة أسلحة نووية. مستعينةً في ترويجها لهذه المقولة بسعي إيران إلى تحويل نشاطها النووي إلى نشاط عسكري. هذا من جهة.

من جهة أخرى قد تعيق إسرائيل المشروع النووي السعودي المرتقب عبر تهديدها بتدمير ما يمكن إقامته من بنية تحتية نووية في المملكة (كالمفاعلات، ومراكز التخصيب، ومحطات الماء الثقيل ... ونحوها)، أو عبر استهداف الكوادر السعودية والدولية المتخصصة في هذا الشأن، عند قيامها بالعمل على أرض الواقع، خصوصًا وأن لديها سوابق إجرامية في كلا الأمرين، حيث قامت عام ١٩٨١م، بتدمير المفاعل النووي العراقي (أزوريك) فور الانتهاء من بنائه في فرنسا، واغتيالها للعديد من العلماء العرب الذين تخصصوا في هذا المجال، ومنهم (الباحثة المصرية سميرة موسى، والدكتور يحي المشد، الذي كان يشرف على البرنامج النووي العراقي؛ والعالم الإيراني الذي تم اغتياله في إيران مؤخرًا) أما الإعاقة الأمريكية، فتتمثل في الاستمرار في عدم دعمها التقاني والفني للمملكة، وفي انحيازها الأعمى لإسرائيل، عبر تلبية مطالبها برفض الدعم الأمريكي للمملكة، وحرصها على جعلها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة، وصمتها المطبق عن مخالفتها للقوانين والأعراف الدولة ورفضها التوقيع على معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

وهذا السيناريو لن يستمر لفترة طويلة؛ لتلاشي الحجج الإسرائيلية التي كانت توهم بها الولايات المتحدة والغرب لتقديم الدعم النووي لها (دور فرنسا في بناء القوة النووية الإسرائيلية، ودور أمريكا في التستر على سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية) بدعوى أنها دولة صغيرة وضعيفة وسط محيط عربي معاد، رافض لوجودها واستمرارها. وهي الحجة التي تلاشت مع ابرامها معاهدات سلام وتطبيع مع عديد من الدول العربية، وخصوصًا مصر، التي كانت أكبر وأقوى دول الطوق والمواجهة.

التوصيات:

نخلص من هذه الدراسة إلى التوصيات التالية:

أولًا: التأكيد على حق المملكة السيادي في الحصول على المتطلبات اللازمة لتنفيذ مشروعها النووي، وذلك عبرمطالبة الجهات الدولية المختصة (وكالة الطاقة الذرية) بتقديم الدعم اللازم للمملكة في هذا الشأن من خلال المشاركة بنشاط في التعاون الدولي؛ خصوصًا وأنها من الدول التي صدقت على المعاهدات ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وشاركت في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، ما يؤكد عزمها على الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ وهو التزام قانوني يستوجب على الوكالة الدولية تلبيته.

ثانيًا: مواصلة ما يتم بذله من جهود داخلية (كالتوعية بأهمية المشروع وثماره المستقبلية الاقتصادية والعلمية والبيئية ... وغيرها؛ وإنشاء أطر تنظيمية، والاستثمار في المؤسسات التعليمية المحلية، ووضع برامج تدريب متخصصة في العلوم والهندسة النووية والمجالات ذات الصلة، لبناء كفاءات وطنية مستدامة من العلماء والمهندسين والمشغلين والمنظمين النوويين. وواسعة المعرفة ومن الممكن أن يساعد التعاون مع دول الطاقة النووية الراسخة من خلال التبادلات التعليمية والمنح الدراسية والمشاريع البحثية المشتركة في تسريع عملية تطوير الخبرات المحلية)؛ وخارجية عقد شراكات مع الدول النووية ذات الخبرة والمنظمات الدولية ذات الخبرة ـ مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ لتسهيل نقل التكنولوجيا؛ وضمان التشغيل الآمن لما سيتم تشيده من منشآت نووية.

والمساعدة التنظيمية اللازمة لبرنامج نووي ناجح. والوصول إلى الخبرات وفرص التدريب وأفضل الممارسات.

ثالثًا: العمل على تهدئة المخاوف الإقليمية والدولية من تحول مشروع المملكة النووي السلمي إلى عسكري، بالتأكيد على استعداد المملكة الدائم لتطبيق ما تفرضه وكالة الطاقة الذرية من شروط وقيود وإجراءات أمنية؛ وإظهار التزامها بالشفافية، وبروتوكولات الحماية، وعمليات المراقبة والتفتيش الدولية لتخفيف المخاوف وبناء الثقة. وتوضيح أن ما يثار من تلك المخاوف هي محض دعاية إسرائيلية، لمنع دول المنطقة من الاستفادة من الطاقة النووية، والانفراد بها بين دول المنطقة.

رابعًا: الفصل بين حق المملكة السيادي في تنفيذ برنامجها النووي، وبين قبولها للتطبيع مع إسرائيل، دون الوصول إلى حل القضية الفلسطينية، وفقًا للأعراف والمواثيق الدولية، وما أقرته مبادرة السلام العربي؛ فضلًا عن قبولها للشروط الأمريكية المتعلقة بمنع تخصيب اليورانيوم داخل المملكة كشرط للحصول على الدعم الأمريكي في هذا المجال.

خامسًا: الاستمرار في المطالبة بضم إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي والتأكيد على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية؛ «لأن الأصل في هذه المعاهدة أنها تحقق للدول غير النووية ضمانة أمنية بعدم إساءة استخدام الطاقة الذرية لأغراض التسلح، وهي ضمانة مفقودة في منطقة الشرق الأوسط، مادامت إسرائيل ترفض الانضمام لها وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورفض تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وتجاهل قرارات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار»؛ وفقًا لما جاء في كلمة السعودية التي ألقاها المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير الدكتور عبدالعزيز بن محمد الواصل، في مؤتمر الدول الـ١٩١ الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أغسطس ٢٠٢٢م (٣٢).

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

الهوامش والمراجع:

(١) وقعت المملكة على كل ما صدر عن وكالة الطاقة الذرية من اتفاقيات دولية وهي: (معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية) أو (معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية) (Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons)، والمعروفة اختصاراً بـ (NPT)؛ و(اتفاقية الأمان النووي)؛ و(الاتفاقية المشتركة بشأن سالمة التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة)؛ و(اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية)؛ و(اتفاقية التبليغ المبكر عن الحوادث النووية)؛ و(اتفاقية تقديم المساعدة في حال الحوادث النووية)؛ و(الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي)؛ و(اتفاقية الحماية المادية للمنشآت النووية وتعديلاتها)؛ و(الالتزام والدعم السياسي لقرارات مجلس الأمن ولاسيما القرارات التي تصدر وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومنها القرارات رقم ١٥٤٠ و١٣٧٣ و١٩٧٧، الخاصة بتعزيز الأمن النووي، وتعزيز الجهود والقدرات الوطنية ذات الصلة بالأمن النووي).

(٢) هناك عددا من الدول التي استغلت الطاقة النووية السلمية، وباشرت في بناء المفاعلات النووية السلمية، مثل مصر والجزائر. هناك (٥٤) مفاعلاً قيد التشييد، منها (١١) مفاعلاً في الصين، و(٧) مفاعلات في الهند)، و(٤) مفاعلات في كل من كوريا الجنوبية، وروسيا، والإمارات العربية المتحدة، ومفاعلان اثنان في كل من بنغلادش، وبيلاروسيا، واليابان، وباكستان، وسلوفينيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ومفاعل واحد في كل من الأرجنتين، والبرازيل، وفنلندا، وفرنسا، وإيران، وتركيا. ويقدر إجمالي قدرة المفاعلات النووية قيد التشييد، والبالغ عددها ٥٤ مفاعلاً، على توليد الطاقة الكهربائية بـ(٦٠٠٤١) ميغاواط . انظر موقع: (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) على شبكة المعلومات، ٢٠٢٠م، مرجع سابق.

(٣) تستند المملكة في حقها القانوني الدولي في استخدام الطاقة النووية إلى كونها إحدى الدول الموقعة على) معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية(، التي كفلت لكافة الدول الموقعة عليها، وعددها (١٩١) دولة، حق الحصول على الطاقة النووية السلمية عبر الاستفادة من الدول المتقدمة في هذا المجال؛ حيث تعترف مادتها الرابعة: « بحق كل الأطراف بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبالاستفادة من التعاون الدولي في هذا المجال، تماشيًا مع التزاماتهم منع الانتشارية. كما تحث المادة الرابعة أيضًا على تعاون كهذا. تنص هذه المسماة بالركيزة الثالثة على نقل التكنولوجيا والمواد النووية إلى أطراف إن بّي تي للأغراض السلمية في تطوير برامج الطاقة النووية المدنية في هذه البلدان، تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإثبات أن برامجها النووية ليست تُستخدم في تطوير الأسلحة النووية».

(٤) تشير التقديرات الرسمية أن معدل نمو الطلب على الكهرباء في المملكة يتراوح بين ٧ و٨٪ سنوياً على مدى السنوات العشر المقبلة. وحسب المخطط فإن الرياض تريد تلبية ٢٠٪ من حاجاتها من الكهرباء باستخدام الطاقة النووية
(٥) قامت المملكة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجهات أخرى، لتنظيم مؤتمرات وورش متخصصة مع التركيز على تطبيقات الطب الإشعاعي.

(٦) انظر الاستخدامات النووية السلمية عند: د. ياسر عبدالكريم الخميس: (الطاقة النووية في المملكة: الأبعاد الاستراتيجية والتنافس العالمي)، مرجع سابق.

(٧) قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتطوير منهجية متكاملة تمكن الدول الراغبة في إدخال الطاقة الذرية ضمن مزيج الطاقة الوطني من تغطية جميع جوانب البنية التحتية اللازمة، وتعرف بمنهجية المعالم الرئيسية The Milestones Approach حددت فيها ١٩ مسألة أو جانبًا من جوانب البنية التحتية الضرورية يتم تطويرها خلال ٣ مراحل ينتهي كل منها بمعلم رئيس.

(٨) انظر: (السياسة الوطنية لبرنامج الطاقة الذرية في المملكة العربية السعودية) صادر عن: (هيئة الرقابة النووية والإشعاعية)، منشور على شبكة المعلومات، الرابط: https://www.unodc.org/

(٩) وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية فيما يخصُّ مفاعلات البحوث، للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء، لتقييم حالة البنية الأساسية النووية الوطنية وتحسينها. وبعثة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية فيما يخصُّ مفاعلات البحوث بمثابة استعراض نظري شامل تنسقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويقوم به فريق من الخبراء الدوليين ذوي الخبرة المباشرة في مجالات متخصصة ذات صلة بمفاعلات البحوث المتخصصة. انظر مهام بعثة الاستعراض المتكامل على موقع: (الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA) على شبكة المعلومات، الرابط: https://www.iaea.org/

(١٠) هي كيان قانوني مستقل لمتابعة وتحقيق المصالح التجارية للمشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة العربية السعودية عن طريق المشاركة والاستثمار في المشاريع والأصول ذات الجدوى الاقتصادية محليًا وعالميًا، بالإضافة إلى تطوير وامتلاك وتشغيل الأصول النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه المالحة من خلال الشركات التابعة أو المنشأة بشكل مشترك.

(١١) من كلمة الأمير عبدالله بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز، سفير السعودية في النمسا ومندوب المملكة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال دورة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة ٧ - ١١ مارس ٢٠٢٢ بفيينا.
(١٢) انظر : موقع (مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة) على شبكة المعلومات، الرابط: https://www.energy.gov.sa/

(١٣) أشارت صحيفة «واشنطن بوست» إلى أن الرياض تريد تخصيب وقود اليورانيوم الخاص بها، بينما تفضل واشنطن عقد صفقة مماثلة لتلك التي أبرمتها مع الإمارات، حيث تستورد أبو ظبي بموجبها (الصفقة) وقود المفاعلات. يعكس هذا الشرط سوء تقدير الإدارة الأمريكية للموقف، خصوصًا وأن الولايات المتحدة لا تحتكر تكنولوجيا المفاعلات النووية، إذ بوسع دول مثل الصين وروسيا تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات النووية المدنية من دون فرض التزامات حظر انتشار الأسلحة النووية مثل تلك الواردة في اتفاق ١٢٣ الأميركي، بحسب بحث نشرته «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» الأميركية في أبريل ٢٠٢٣م.

(١٤) تيموثي جاردنر: (بيري: أمريكا تؤكد أهمية الأمان في محادثات عن الطاقة النووية مع السعودية)، مقالة منشورة على موقع: (ريسترز)، بتاريخ: ٢٧/٩/٢٠١٨م، الرابط: https://web.archive.org/

(١٥) بدأ التنقيب عن اليورانيوم في بعض مناطق المملكة، حيث أصدرت وزارة الطاقة السعودية عام ٢٠٢٠م بيانًا أوضحت فيه إن «المملكة تعاقدت مع الصينيين لاستكشاف اليورانيوم في مناطق معينة» من دون الكشف عن تفاصيل إضافية. وتابعت، «البرنامج النووي السعودي يتوافق تماماً مع جميع الأطر والقوانين الدولية المتعلقة بالطاقة النووية واستخدامها السلمي». وجاء هذا البيان ردًا على تقرير نشرته صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية عام ٢٠٢٠م، ذكرت فيه أن المملكة تطور برنامجها النووي بمساعدة الصين، وأنها شرعت في تشييد منشأة لاستخراج اليورانيوم في مدينة العلا شمال غربي البلاد. وأوضحت الصحيفة أن المنشأة الجديدة بنيت بمساعدة كيانين صينيين لم يمكن التعرف إلى هويتهما ولا توجد معلومات إضافية متعلقة بالمنشأة وما إذا كانت بدأت عملياتها، في حين قال خبراء الحد من انتشار الأسلحة النووية إن «الموقع لا ينتهك الاتفاقات الدولية التي تعد السعودية طرفاً فيها». كما أكد وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان في مناسبات عدة أن السعودية لديها كميات كبيرة من اليورانيوم؛ وقال سموه، إن بلاده سوف تبدأ باستخدام يورانيوم محلي المصدر لبناء قوتها النووية. وأضاف أن اكتشافاً حديثاً أثبت وجود أنواع مختلفة من اليورانيوم في باطن الأراضي السعودية. كما صرح سموه ـ في إحدى المناسبات ـ أن «المملكة تعتزم الاستفادة من مواردها الوطنية من اليورانيوم، بما في ذلك في مشاريع مشتركة مع شركاء راغبين، وفقاً للالتزامات الدولية ومعايير الشفافية». وتشير الدراسات الأولية إلى أن السعودية تمتلك ما يقدر بنحو ٦٠ ألف طن من اليورانيوم الخام، وهو ما يشكل ٧٪ من المخزون العالمي.

(١٦) نذكر من ذلك زيارة مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي أي»،(وليام بيرنز)، غير المعلنة إلى السعودية حيث التقى نظراءه السعوديين، بحسب ما نقلت شبكة «سي أن أن» عن مصدر رسمي. وزيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي (جيك سوليفان) في ١١ أبريل ٢٠٢٣م ، وزيارة السيناتور الجمهوري (ليندسي غراهام) إلى جدة؛ زيارة زير الخارجية (أنتوني بلينكن) للمملكة في يونيو ٢٠٢٣م، لحضور اجتماع التحالف الدولي ضد (داعش)؛ والتقائهم جميعًا سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، والتباحث مع سموه في العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها. انظر:فاديا السيد: (الولايات المتحدة تغازل السعودية بزيارات متكررة)، مقالة منشورة على موقع (اندبندنت عربية)، على شبكة المعلومات؛ بتاريخ ١٢ / ٤/ ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.independentarabia.com؛ فضلًا عن وزيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي (جيك سوليفان) الأخيرة للمملكة أغسطس ٢٠٢٣م.

(١٧) في الخامس من أكتوبر عام ١٩٨٦م، نشرت صحيفة (صنداي تايمز) أسرار الترسانة النووية الإسرائيلية، التي زودها بها موردخاي فعنونو، اليهودي المغربي، الذي عمل فنيًا لمدة تسع سنوات بمركز ديمونة للأبحاث النووية في صحراء النقب، إلا أنه ترك ذلك العمل في أواخر عام ١٩٨٥م؛ واستولى فعنونو قبل أن يترك وظيفته على فيلمين مصنفين تحت بند سري للغاية يشرحان جانبًا من الأعمال التي تجري بمفاعل ديمونة والمعدات التي تستخدم هناك بما فيها المواد الخاصة باستخراج المواد الإشعاعية المخصصة للإنتاج العسكري ونماذج معملية للأجهزة النووية الحرارية.
وبعد خروجه من إسرائيل، انضم فعنونو إلى إحدى الجماعات المناهضة للأنشطة النووية في مدينة سيدني بأستراليا واعتنق المذهب الإنجيلي المسيحي؛ وأقنعه أحد أعضاء المجموعة ـ وهو الصحفي الحر من أصول كولومبية(أوسكار جويريري) ـ بنشر ما لديه من صور ومعلومات تفصيلية عما يجري بمفاعل ديمونة الإسرائيلي. فسافر إلى لندن، وزود صحيفة (صنداي تايمز) بما لديه من أسرار فنشرتها. وعندما انتقل فعنونو إلى العاصمة الإيطالية روما، تم اختطافه من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد)، وإعادته إلى إسرائيل ليحكم عليه بالسجن. انظر: وليد بدران: (موردخاي فعنونو: اليهودي المغربي الذي كشف سر اسرائيل النووي)، تقرير منشور على موقع (بي بي سي عربي)، بتاريخ: ١ أكتوبر ٢٠١٧م، الرابط: https:// www.bbc.com/

(١٨) لم توافق أربع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المعاهدة ثلاثة منهم تمتلك أسلحة نووية وهي الهند وباكستان وإسرائيل بالإضافة إلى جنوب السودان المنضمة إلى الأمم المتحدة عام ٢٠١١ ولم تنضم إلى المعاهدة.

(٢٢) اتبعت إسرائيل أساليب عديدة لمنع الدول العربية التي سعت إلى الحصول على الطاقة النووية في ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، فعندما بدأت مصر في نشاطها النووي في أوائل الستينيات، مستعينة بخبراء ألمانيين، عملت إسرائيل على إرهاب هؤلاء الخبراء، عبر إرسال رسالة مفخخة لاستهدافهم، وتهديدهم بالاغتيال إذا لم يوقفوا تعاونهم ويغادروا مصر. كما قامت باغتيال الكفاءات المصرية المتخصصة في هذا المجال، ومنهم الدكتورة سميرة موسى والدكتور يحيى المشد. ولم تغض إسرائيل الطرف عن مواصلة مصر بمواصلة نشاطها النووي السلمي إلا عقب إبرامها لاتفاقية السلام (كامب ديفيد)، وتأكدها من صعوبة تحول برنامجها السلمي إلى عسكري. وعندما سعت العراق لتبني مشروعًا نوويًا سلميًا، وتعاونت مع فرنسا لتصنيع مفاعلًا نوويًا، بادرت إسرائيل ـ في ١٩٨١/٦/٧م ـ إلى الإغارة على (مركز تموز النووي) بالعراق؛ ودمرت المفاعل الرئيس (أوزوريك) وعطلت وحدة الدعم التابعة له (إيزيس)؛ وبرر رئيس وزراء إسرائيل حينذاك (مناحم بيجين) عمله العدواني بالقول: «كان العراقيون ابتداءً من أول يوليو أو بداية سبتمبر ١٩٨١م، يعتزمون إنتاج ما بين ٣ و٥ قنابل ذرية تساوي كل منها ٢٠ طنًا، أي ما يوازي قنبلة هيروشيما؛ وهذا معناه قتل ٦٠٠ألف إسرائيلي»؟! كما قامت إسرائيل باغتيال العالم المصري المشرف على البرنامج النووي العراقي، الدكتور يحيى المشد. انظر جرائم إسرائيل لتعويق الأنشطة النووية السلمية العربية عند: يوسف كامل خطاب (الباحث): (التفوق النووي الصهيوني ومستقبل الصراع في الشرق الأوسط)، (دراسة) منشورة ـ في أربع حلقات ـ بمجلة (كلية الملك خالد العسكرية)، الحلقة الرابعة، العدد (٢٦)، النصف من صفر ١٤١٠هـ، ص ٣٦ وما بعدها.

(٢٠) أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم ٢٠٢٣/٦/٢٢م، أن سياسة إسرائيل لا تزال تقضي بعدم امتلاك جيرانها في الشرق الأوسط لبرنامج نووي، تعليقا على تصريحات وزير الشؤون الاستراتيجية. وعندما صرح وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي (رون ديرمر) بإمكانية تقبل إسرائيل لامتلاك المملكة نشاطًا نوويًا سلميًا، وفي بيان صدر عن مكتب نتنياهو بيان عقب فيه على تصريحات دريرمر ، بالقول: إن «سياسة إسرائيل كانت وما زالت ضد السماح لأي من الدول المجاورة بتطوير برنامج نووي». وأضاف البيان: «رئيس الحكومة توصل إلى أربع اتفاقيات سلام تاريخية أسهمت في تعزيز أمن إسرائيل ومكانتها، وسيواصل الالتزام بذلك».

(٢١) اتضح رفض وزير الخارجية الإسرائيلي (إيلي كوهين)، في المُقابلة التي أجْراها مع القناة ١٢ التليفزيونية الإسرائيلية، وقال فيها إن إسرائيل « أقرب حاليا من أي وقت مضى إلى اتفاق سلام مع المملكة العربية السعودية»؛ حيث تهرب الوزير من الإجابة، حين سئل عن إمكانية الاستجابة للمطالب التي وضعتها السعودية، ومنها «الموافقة على إنتاج طاقة نووية سلمية، وتجميدِ البناء في المستوطنات والتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين وقال إن «القضية الفلسطينية ليست عائقاً أمام السلام، وهو ما أثبتناه في اتفاقيات أبراهام».»
ويُمثل رد الوزير الإسرائيلي، من وجهة نظر العديد من المراقبين، عدم استعداد إسرائيلي لتلبية المطالب السعودية، سواء فيما يتعلق بمطالب الشق الفلسطيني، أو تلك المُتعلّقة، بإقامة مشروع نَوَوي للطاقة السلمية، وهو ما قد يقف عقبة أمام إتمام التطبيع. انظر: (هل بات التطبيع بين السعودية وإسرائيل قريبا؟)، تقرير منشور على موقع: (بي بي سي ـ عربي)، بتاريخ: ٢٢/٨/ ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.bbc.com/arabic

(٢٢) أفادت القناة ١٣ الإسرائيلية، بأن زعيم المعارضة (يائير لابيد)، أبلغ وفدًا ديمقراطيا من الكونغرس الأمريكي، أنه سيعارض «اتفاق تطبيع مع السعودية يعطي للمملكة إمكانية تخصيب اليورانيوم».ووفقًا للقناة، فقد قال لابيد خلال لقائه ، إنه «سيعارض أي اتفاق يتضمن تخصيب اليورانيوم في السعودية»، معتبرا أن «هذه الاتفاقية تهدد أمن إسرائيل والمنطقة، وبالتالي يحظر منح السعودية إمكانية كاملة لتخصيب اليورانيوم». انظر: (لابيد: سأعارض الاتفاق مع السعودية إذا أعطى المملكة إمكانية تخصيب اليورانيوم) تقرير منشور على موقع: (أخبار إسرائيل ٢٤) على شبكة المعلومات، بتاريخ ٨/١١/ ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.i٢٤news.tv. كما وصف (يائير لابيد) تصريحات (ديرمر) التي أشار فيها إلى موافقة إسرائيل المحتملة بخصوص البرنامج النووي السعودي بـ(الخطيرة).

(٢٣) اتبعت إسرائيل أساليب عديدة لمنع الدول العربية التي سعت إلى الحصول على الطاقة النووية في ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، فعندما بدأت مصر في نشاطها النووي في أوائل الستينيات، مستعينة بخبراء ألمانيين، عملت إسرائيل على إرهاب هؤلاء الخبراء، عبر إرسال رسالة مفخخة لاستهدافهم، وتهديدهم بالاغتيال إذا لم يوقفوا تعاونهم ويغادروا مصر. كما قامت باغتيال الكفاءات المصرية المتخصصة في هذا المجال، ومنهم الدكتورة سميرة موسى والدكتور يحيى المشد. ولم تغض إسرائيل الطرف عن مواصلة مصر بمواصلة نشاطها النووي السلمي إلا عقب إبرامها لاتفاقية السلام (كامب ديفيد)، وتأكدها من صعوبة تحول برنامجها السلمي إلى عسكري. وعندما سعت العراق لتبني مشروعًا نوويًا سلميًا، وتعاونت مع فرنسا لتصنيع مفاعلًا نوويًا، بادرت إسرائيل ـ في ١٩٨١/٦/٧م ـ إلى الإغارة على (مركز تموز النووي) بالعراق؛ ودمرت المفاعل الرئيس (أوزوريك) وعطلت وحدة الدعم التابعة له (إيزيس)؛ وبرر رئيس وزراء إسرائيل حينذاك (مناحم بيجين) عمله العدواني بالقول: «كان العراقيون ابتداءً من أول يوليو أو بداية سبتمبر ١٩٨١م، يعتزمون إنتاج ما بين ٣ و٥ قنابل ذرية تساوي كل منها ٢٠ طنًا، أي ما يوازي قنبلة هيروشيما؛ وهذا معناه قتل ٦٠٠ألف إسرائيلي»؟! كما قامت إسرائيل باغتيال العالم المصري المشرف على البرنامج النووي العراقي، الدكتور يحيى المشد. انظر جرائم إسرائيل لتعويق الأنشطة النووية السلمية العربية عند: يوسف كامل خطاب (الباحث): (التفوق النووي الصهيوني ومستقبل الصراع في الشرق الأوسط)، (دراسة) منشورة ـ في أربع حلقات ـ بمجلة (كلية الملك خالد العسكرية)، الحلقة الرابعة، العدد (٢٦)، النصف من صفر ١٤١٠هـ، ص ٣٦ وما بعدها.

(٢٤) صرح وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي (رون ديرمر)، بأن إسرائيل من شأنها أن توافق على مطلب السعودية بالحصول على برنامج نووي مدني. ووفق صحيفة «واينت» العبرية، قال ديرمر إن السعودية بوسعها الحصول على مطلبها في الواقع عن طريق الصين أو فرنسا. كما قال ديرمر في مقابلة مع شبكة التليفزيون الأمريكية PBS خلال زيارته لواشنطن: «الشيطان يكمن في التفاصيل. السعوديون يطالبون بالطاقة النووية المدنية. لقد وقعوا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية» وبإمكانهم الذهاب غدا إلى الصين أو فرنسا والتقدم بطلب إنشاء برنامج نووي مدني. السؤال الذي أطرحه على نفسي – بحال كانت الولايات المتحدة ضالعة في هذه المسألة، فماذا يقول ذلك عما سيحدث بعد ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ عاما من الآن وما هي البدائل؟».
وأكد وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، أن بلاده لن توافق على «برنامج نووي عسكري، «السؤال هو ما هي الضمانات

وماذا سيحدث إذا ساروا في مسار مختلف مع الصينيين. دعونا لا نستبعد تأثير اتفاق سلام إسرائيلي سعودي على المنطقة والعالم، سوف ينضم تباعا عدد أكبر من الدول العربية والإسلامية وسيكون هذا بمثابة تغيير جوهري لقواعد اللعبة». وقال لابيد عبر منصة «إكس»: «يمكنكم التوصل إلى اتفاق يعزز أمننا القومي دون الحاجة إلى التوقيع على تخصيب اليورانيوم في الشرق الأوسط».

(٢٥) كان الصحفي الأمريكي (توماس فريدمان) من أوائل المستخدمين لهذا المصطلح، للتعبير عن أهمية تطبيع المملكة ومكاسبه السياسية والاقتصادية لإسرائيل.

(٢٦) ورد ذكر هذا الرقم على لسان الدكتور عبد العزيز بن صقر خلال مداخلته في نشرة الرابعة على قناة: (العربية)، يوم ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣م، حول موضوع بعنوان: (واشنطن: نبحث مع الوكالة الذرية حصول الرياض على قدرات نووية).

(٢٧) نقلًا عن بسام العسلي: (التسليح النووي الإسرائيلي والاستراتيجية الدولية)، دراسة منشورة في مجلة: (الفكر العسكري) السورية؛ العدد (٢٣)؛ السنة الخامسة، رمضان ١٤٠٧هـ/ يوليو ١٩٨٧م؛ ص ٢٠.

(٢٨) يعد ما كتبه رئيس مكتب صحيفة نيويورك تايمز في القدس (إيثان برونر) بتاريخ: ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣م بعنوان: (اتفاق سلام سعودي إسرائيلي: من يريد ماذا ولماذا؟) من أبرز المواضيع التي طرحت في هذا الشأن. انظر الموضوع على الرابط: https://www.bloomberg.com/news/articles/٢٠٢٣-٠٨-٢٢/what-wants-who-deal-peace-israeli-saudi-and-why#xj٤y٧vzkg

(٢٩) انظر: عيسى نهاري: («أرامكو النووية» مقترح سعودي على طاولة واشنطن)، مقالة منشورة على موقع (اندبندنت عربية)، على شبكة المعلومات؛ بتاريخ ٣/ ٦/ ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.independentarabia.com؛

(٣٠) يشير الدكتور عبد العزيز إلى ما كتبه الصحفي الإسرائيلي؛ رئيس مكتب صحيفة نيويورك تايمز في القدس (إيثان برونر)، بتاريخ: ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣م بعنوان: (اتفاق سلام سعودي إسرائيلي: من يريد ماذا ولماذا؟)، متحدثًا فيه عن مكاسب (الأمريكيين، والإسرائيليين، والسعوديين، والفلسطينيين)، من إبرام سلام وتطبيع بين المملكة وإسرائيل؛ والذي لا يعدو أن يكون محض خيال منحاز لدولته (إسرائيل)؛ وجهل ـ أو تجاهل متعمد ـ للحقائق التاريخية والقرارات الدولية؛ ومحاولة لاقتناص فرصة ما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من متغيرات إقليمية ودولية، لترسيخ الاحتلال والعدوان.

(٣١) وتأتي (Rosatom) الشركة المملوكة من قبل الدولة الروسية في مقدمة الشركات العالمية العاملة في مجال الصناعة النووية مع تكنولوجيا المفاعلات النووية بالماء الخفيف (VVER) وبالإضافة إلى بناء وتزويد مفاعل بوشهر الإيراني بالوقود، وقعت (Rosatom) اتفاقات مع تركيا لبناء أربعة مفاعلات VVER بطاقة ١٢٠٠ ميغاوات في موقع (Akkuyu). كما أنها دخلت في مرحلة متقدمة من المفاوضات مع الأردن لبناء أول محطة طاقة نووية مع توقيع الاتفاقيات حول تطوير المشروع. وفي نوفمبر عام ٢٠١٥ م، وقعت روسيا ومصر اتفاقًا لبناء أول محطة طاقة نووية مصرية في موقع الضبعة. إن نجاح (Rosatom) يستند بشكل رئيسي إلى استفادتها من نموذج (Build-Own-Operate (BOO كنموذج لأعمالها، وهو نموذج يهدف إلى تسهيل الحصول على الطاقة النووية لدول قادمة حديثًا لهذا القطاع بدون بنية تحتية ومالية وبشرية ملائمة. وفي منطقة الخليج العربي وقع الخيار على تكنولوجيا APR-١٤٠٠ الكورية الجنوبية من قبل الإمارات العربية المتحدة. وجاء ذلك كتفضيل بين عدة بائعين من فرنسا واليابان والولايات المتحدة بالاستناد إلى كون تلك التكنولوجيا أكثر مرونة في ملاقاة متطلبات العرض الإماراتي.

(٣٢) انظر نص الكلمة في موقع صحيفة (عكاظ)، بتاريخ: ٠٣ أغسطس ٢٠٢٢م، الرابط: https://www.okaz.com.sa/

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٢ - ٢٠٢٣ ©

www.grc.net